المنشأة الصناعية: نشأتها و خصائصها

د. حسان مراني
جامعة عنابة

ملخص

تحاول هذه الدراسة الوقوف على الظروف التي شهدت ميلاد المنشأة الصناعية الحديثة و على الخصائص الأساسية التي تميزها. و هي تهدف إلى المساهمة في الكشف عن طبيعة هذه المؤسسة التي تشكل، من خلال الدور الحيوي الذي أدته و لا زالت تؤديه، احد العوامل المحورية في ما حققته المجتمعات الصناعية من تطور ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب و انما على مختلف المستويات العلمية، و السياسية، و العسكرية، و غيرها أيضا.

الكلمات المفتاحية

المنشأة الصناعية- المؤسسة الاقتصادية- الرأسمالية- العقلانية- الفعالية.

Résumé

Cette étude tente de rendre compte des conditions historico-sociales qui ont vu naître l'entreprise industrielle moderne. L'objectif est aussi de contribuer à cerner la nature de cette institution qui constitue, à travers le rôle vital qu'elle a joué et qu'elle joue toujours, un des facteurs essentiels du développement que n'a cessé d'accomplir les sociétés industrielles modernes, non seulement sur le plan économique mais aussi scientifique, politique, militaire, etc..

مقدمة

تعتبر "المنشأة" بشكل عام و الصناعية منها بشكل خاصمن أهم مؤسسات المجتمعات الصناعية الحديثة. و قدارتبط ظهور هذا التنظيم و تطوره بظهور النظام الرأسمالي وتطوره أيضا إلى درجة أن الفصل بين هاتين الظاهرتين يعد أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا. و على الرغم من الانتقادات المختلفة التي توجه إلى هذه المؤسسةباعتبارها أسلوبا متصلبا لتنظيم العمل و الانتاج، فلا أحد باستطاعته أن ينكر الأدوار الحيوية التي تؤديها هذه "الظاهرة-التنظيمية" في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة. فمن خلال المنشأة يتم التكفل بتصميم و تصنيع مختلف الوسائل التي أصبح الإنسان المعاصر في أشد الحاجة إليها حتى يتمكن ليس فقط من العيش و لكن من التعلم أيضا و السفر[1]و الترفيه و غيرها من الوسائل و الخدمات الأخرى. بل، إن فعالية النظام الاقتصادي برمته باتت متوقفة على فعالية ما يحدث داخل هذه الوحدة[2]الحيوية.

و تكتسب المنشآت أهميتها أيضا من كونها إحدى أهم المنظمات، إن لم تكن أهمها على الاطلاق، التي بإمكانها توفير مناصب شغل كثيرة لمختلف شرائح المجتمع، و هي في الوقت ذاته "الخلية" الأساسية لخلق الثروة الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، فضلا عن أنها تشكل مصدر ما يشهده العالم من تطور تقني و اختراعات لاتنتهي بما يساهم في تحسين ظروف حياة الإنسان في شتى الميادين. إنها محور ما يسميه الكثير من الاقتصاديين، على غرار "جوزيفستغلتز" .(Joseph E. Stiglitz)،"الاقتصاد الحقيقي".

من هنا تبرز في تصورنا أهمية هذه الدراسة التي نقترح من خلالها الاجابة على التساؤلات التالية: ما هي "المنشأة الصناعية"؟ وما هي العوامل التي أدت إلى ظهورها؟ ثم ما هي خصائصها التي تميزها عن غيرها من وحدات الانتاج التقليدية؟ بتعبيرآخر، إننا نطمح هنا إلى الوقوف على أبعاد هذه الظاهرة الحيوية والمعقدة، و بالتالي على مختلف جوانبها الاقتصادية طبعا و لكن الاجتماعية و الثقافية أيضا التي يبدو أنها لا تقل عنها أهمية. و باختصار، إن الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو التوصل إلى رسم صورة شاملة لهذه الظاهرة الخطيرة و من ثم المساهمة في الوعي بتلك الأبعاد و بضرورة

المنشأة الصناعية: نشأتها و خصائصها

أخذها بعين الاعتبار في كل محاولة لإنشائها و خاصة ترسيخها في مجتمعاتنا العربية التي تبدو في حاجة ماسة لهذا التنظيم لما تعانيه هذه المجتمعات من أوضاع اقتصادية و اجتماعية صعبة باتت تهدد ليس فقط استقرارها بل و ربما وجودها أيضا.

و لذلك، وحتى نتمكن من تقديم إجابات مقبولةعلى تساؤلات هذه المساهمة،فقد آثرنا تفادي تلك التعريفات المقتضبة لمفهوم المنشأة التي تزخر بها مختلف كتب الاقتصاد و التسيير المدرسية. إن المنشأة تقدم عادة، وفقا لتلك التصورات الشائعة، على أنها، مثلا،وحدة إنتاجية قائمة على العمل الجماعي الذي تؤديه مجموعة من العاملين المزودين بوسائل و امكانيات مادية و مالية[3]. و يمكن اعتبارها أيضا"وحدة لإنتاج السلع و الخدمات الموجهة للتبادل التجاري من خلال استعمال وسائل الإنتاج المتمثلة في المواد الأولية، ورأس المال والعمل."[4] كما يمكن تصور هذا التنظيم على أنه عبارة عن" كل وحدة قانونية تمتلك استقلالية القرار، و تنتج سلعا و خدمات بهدف بيعها في السوق".

إلا أن الملاحظ على هذه التعريفات، كما يبدو واضحا، و على الرغم من الخدمة التي تقدمها لكل من يريد أن يتعرف بصورة موجزة على ما يعنيه مفهوم المنشأة، أنها سرعان ما تصبح عاجزة إذا أردنا أن نعطي فكرة شاملة و غير سطحية على طبيعة هذه المؤسسة الاقتصادية و الاجتماعية بكل مكوناتها و أبعادها. إن تعريفات على هذا النحو، كما يشير إلى ذلك " فيليب برنو" (Philippe Bernoux)، لا تفيدنا إذا كنا في حاجة إلي معلومات حول الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسة، و لا الأسباب التي أدت إلى ظهورها أو تلك التي تساهم في استمرارها و في التأثير على استراتيجياتها.[5]

من هنا إذا، و حتى نتمكن من الوقوف على مختلف أبعاد هذه الظاهرة التنظيمية وعلى خلفياتها المتعددة، الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية، كما ذكرنا، كان علينا أن لا نتوقف عند مجرد استعراض عينة من هذه التعاريف كتلك التي أشرنا إليها و أن نحاول الذهاب إلى أبعد من ذلك للإجابة على التساؤلات المطروحة و ذلك من خلال القيام بخطوتين أساسيتين. في الخطوة الأولى، سنحاول الكشف عن الظروف التاريخية التي شهدت ميلاد هذه الظاهرة و تحديد أهم العوامل التي ساهمت ليس فقط في قيامها و إنما في استمرارها و ترسيخها أيضا. أما في الخطوة الثانية، سنعمل على تحديد أهم الخصائص التي تميزها باعتبارها مؤسسة تنظيمية و اقتصادية و اجتماعية.

أولا: عوامل ظهور المنشأة الصناعية

على الرغم من أن المنشأة الاقتصادية تعتبر، كما ذكرنا، من أهم خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة، فإن بروزها في أشكالها الأولى قد سبق ظهور المجتمع الصناعي، كمجتمع يغلب على أنشطته الاقتصادية النشاط الصناعي في مقابل الأنشطة الأخرى كالنشاط الزراعي و النشاط الحرفي. و الحقيقة التي نستنتجها من دراستنا لتاريخ هذه الظاهرة هو أن ميلاد هذا الشكل من تنظيم الإنتاج في صوره المبكرة، قد ارتبط ببروز التصورات و الممارسات الرأسمالية ابان العهد الاقطاعي-الحرفي الذي كان سائدا في أوربا طيلة القرون الوسطى. و هناك من يرى بأن هذه البدايات تعود إلى القرنين السادس عشر و السابع عشر قبل أن تعرف المنشأة فيما بعد انطلاقة جديدة و تطورا كبيرا في شكلها الصناعي أثناء الثورة الصناعية الكبرى التي شهدتها انجلترا في القرن التاسع عشر.

و يؤكد " دوني سغرستين"(Denis Segrestin)بهذا الشأن، أن المنشأة الحديثة لم تأت من أعماق التاريخ الإنساني. و لكن ذلك لا يعني، كما يضيف، أن المنشأة لم تبرز إلا مع التحولات الكبرى التي عرفتها أوربا في القرن التاسع عشر. إن ظهورها، على الرغم من حداثته، قد سبق حركة " المكننة" الواسعة التي شهدها النظام الرأسمالي في تلك الفترة.[6]

و يؤكد " ماكس فيبر" من جهته، على أن ظهور أولى أشكال المنشأة الرأسمالية قد حدث في اللحظة التاريخية الحاسمة التي توجه فيها أحد أفراد الطبقة البرجوازية إلى القرية و قام باختيار مجموعة من الحرفيين المشتتين الذين كانوا ينشطون في

المنشأة الصناعية: نشأتها و خصائصها

أعمال النسيج داخل بيوتهم،و نجح في اقناعهم بالعمل لحسابه، مقابل تزويدهم بكل ما يحتاجونه من مواد أولية ضرورية و شراء كل ما يتم إنتاجه من سلع وفقا للطلب و الشروط التي يحددها لهم هو. من هنا، يضيف " فيبر"، بدأ يختفي العمل المستقل الذي كان يمارسه الحرفيون و ظهرت أولى أشكال ما أصبح يعرف بالمنشأة الرأسمالية الحديثة معلنة بذلك بداية نهاية أساليب الحياة الهادئة التي كانت سائدة إبان العهد الحرفي.[7]

ولقد تميز العهد الحرفي مقارنة بالنظام الرأسمالي و المنشأة الصناعية التي تجسده، كما يقول " د. سغرستين "، بأن النشاط الزراعي كان يشكل جزءا لا يتجزأ من الحياة المترلية، نشاط تتوقف حدوده عند إنتاج ما يشبع الحاجات الأساسية للعائلة و الحفاظ على بقائها. و كان ذلك يتم وفق أساليب قديمة ورثها الأبناء عن الآباء و هؤلاء عن الأجداد، حيث تختفي كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في طرق الاستغلال السائدة. و لم يكن الأمر مختلفا كثيرا في مدن تلك الحقبة، حيث تميز العمل الحرفي بسيطرة أصحاب الحرف ضمن شبكات مغلقة تماما من العلاقات التي توكل لها مهمة إعادة إنتاج الكفاءات الحرفية و توزيع الوظائف و تنظيم الإنتاج، خاصة و أن لا شيء كان يتطلب انجاز العمل في أقل وقت أو حتى في آجال محددة، كما لاحظ "فرنرزمبارت" (W. Sombart).

و يلاحظ " فيبر"أن العمل في المنشأة،خلافا لما كان عليه من قبل، بات يخضع إلى مجموعة من المعايير و القواعد الجديدة. و من أبرزتلك المعايير سعي صاحب المنشأة إلى تخفيض الأسعار و الحد من التكاليف وتنمية المبيعات. وهي معايير تجسد ما يسميه "فيبر" بـــ: "العقلانية" التي تميز بها النظام الرأسمالي عن غيره من النظم الأخرى. و قد تميز عمل المنشأة أيضا في النظام الجديد بالمنافسة الشديدة بين الرأسماليين مما أدى إلى عجز الكثير منهم عن مواكبة تلك الحركة التنافسية من جهة و إلى تنامي ثروات الذين تمكنوا من البقاء في السوق من جهة ثانية. والجديد في ذلك، حسب "فيبر"، أن تلك الثروات لم توجه إلى منح القروض كما كان سائدا من قبل و إنما إلى إعادة استثمارها في عمليات إنتاجية متواصلة. و ما يؤكد عليه "فيبر"هو أن الاندفاع نحو الاستثمار لم يكن ناتجا في تقديره عن مجرد تدفق الأموال، بقدر ما كان ناتجا عن بروز استعدادات جديدة سماها بـــ: " الروح الرأسمالية".[8]

و يرى "زمبارت" أن هذه "الروح" قد انبثقت في البداية عن التحول الكبير الذي حدث منذ المراحل الأولى للقرون الوسطى[9] ، خاصة إبان القرن الثاني عشر، عندما تحولت رغبة الانسان الأوربي في تلك الحقبة من امتلاك الثروة في شكلها المعدني من ذهب و فضة إلى شكلها النقدي. و يرى "زمبارت" أيضا أن ما يسمى بـــ: "الروح الرأسمالية" هو بالأساس عبارة عن نتيجة لالتقاء عاملين اثنين هما: "روح المنشأة" و "روح البرجوازية". ويتشكل العنصر الأول، في تصوره، من مجموعة من الاستعدادات أبرزها: الاقبال على المخاطرة، و الرغبة في الابتكار و التجديد. أما العنصر الثاني فهو بدوره عبارة عن مجموعة من الخصائص أبرزها: الحذر المحسوب العواقب، السلوك العقلاني، الحساب الدقيق، النظام، و الادخار.[10]

و لذلك اعتبر"زمبارت" أن الاعتقاد بأن مجرد الرغبة في الحصول على الأموال و جمع الثروة كانت كافية لظهور الروح الرأسمالية يعد أمرا سخيفا. لقد تطلب التقاء هذه الرغبة مع أشكال جديدة من الاستعدادات و القيم كالتفكير العقلاني، و حب النظام، و المنهجية، و غيرها من القيم و الاستعدادات التي اكتسبها أفراد الطبقة البرجوازية من خلال اطلاعهم على الفكرين الروماني و اليوناني و تأثرهم بهما.[11]

و قد ذهب "فيبر" في نفس الاتجاه حيث اعتبر بدوره أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الرأسمالية قامت على مجرد التعطش إلى المال و السعي إلى تحقيق الربح لأن ذلك لم يكن غائبا في المجتمعات الأخرى دون أن يؤدي إلى بروز النظام الرأسمالي كما

المنشأة الصناعية: نشأتها و خصائصها

ظهر في أوربا. و السبب في ذلك هو أن بروز الرأسمالية قد ارتبط في تصوره بإخضاع هذه الغرائز إلى ما يسميه "الاعتدال العقلاني" و بربط تحقيقها ليس بما يعتبره طرقا "غير عقلانية" كالحروب، و النهب و السحر التي كانت سائدة و إنما بالعمل بشكل عام و العمل من خلال المنشأة بشكل خاص.[12]و الملاحظ أن "فيبر" يرى بأن تلك القيم لم تكن لتظهر لولا حركة الإصلاح الديني الذي شهدته المسيحية و أدى إلى بروز المذهب البروتستانتي و بشكل خاص في صورته الكالفينية. وعلى الرغم من أن المنشآت الأولى قد كانت تجارية و حرفية، فإن المنشأة الرأسمالية لم تتوقف عند تلك الأشكال بل لقد تواصل تطورها إلى أن ظهرت المنشأة الصناعية الحديثة. و قد تسارعت وتيرة تلك الحركة الكبيرة إبان الثورة الصناعية الكبرى التي شهدتها انجلترا في القرن التاسع عشر و التي أدت إلى بروز أولى أشكال المصانع و دخول عهد الآلة و نشوء علاقة وطيدة بين العلم و الإنتاج الصناعي[13].

وإذا كانت الاكتشافات الجغرافية والحركات الاستعمارية واكتشاف المعادن والموارد الطبيعية واستغلالها على نطاق واسع قد ساعد على تطور المنشأة في المجتمعات الصناعية الرأسمالية فإن ذلك قد احتاج إلى توفر عوامل أخرى لا تقل أهمية. إن القيم والممارسات التي تشجع على العمل والإنتاج الصناعي والانضباط في العمل والعقلانية في الاستغلال والتنظيم والتنافس الحر كانت تحتاج إلى مؤسسات إدارية وقانونية وثقافية وسياسية تعمل وفق القيم والمعايير والقواعد الرأسمالية الجديدة.

لقد تجسد ذلك في الظهور التدريجي لمؤسسات الدولة الحديثة القائمة على دساتير و قواعد عقلانية مدونة[14]على أنقاض مؤسسات حكم النبلاء التي سادت إبان العهد الإقطاعي القائمة على العادات و العرف.و إذا كانت ممارسات الدولة الحديثة هذه قد حالت دون التطور الاقتصادي و الصناعي السريع في بعض المجتمعات، كما يرى "زمبارت"، فإن دورها على العموم كان حاسما في ترسيخ القيم و الممارسات الرأسمالية. لقد استعمل هذا النمط من الدولة، يقول "زمبارت، كل الوسائل لتنمية المنشأة الصناعية الرأسمالية و ازدهارها، وعمل على القضاء على النظام الحرفي الذي كان يعرقل ارساء دعائم النظام الرأسمالي.[15]

و يرى الكثير أن المنشأة الصناعية لم تكن قادرة على تحقيق النجاحات الاقتصادية و التقنية التي حققتها لو لم يحدثفي المجتمع الغربي التمييز بين الجانب الاقتصادي و جوانب الحياة الأخرى. لقد كان الارتباط وثيقا و التداخل كاملا بين أنشطة الإنتاج و التبادل في المجتمعات التقليدية بما فيها المجتمع الحرفي. و قد ذهبت الكثير من الدراسات بهذا الصدد إلى أن المنشأة الصناعية و النشاط الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام لم يكن قادرا على تحقيق هذا التطور المذهل لو لم يحدث ذلك التمييز بين أنشطة الإنتاج و التبادل و التمويل و إدارة الأعمال و بين ميادين الحياة الاجتماعية الأخرى و على رأسها المؤسسة العائلية و علاقاتها.و قد أدى ذلك كما يقول"ريمون آرون" إلى فتح مجال أوسع لولوج العقلنة في المنشأة و بروز ما يسميه الميزة "التوسعية" للإقتصاد الرأسمالي.[16]

إن أهم ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن بروز المنشأة الصناعية الحديثة قد انطلق في الحقيقة منذ العهد الإقطاعي عندما التقت رغبة الإنسان الأوربي في امتلاك الثروة في شكلها النقدي مع العمل كوسيلة أساسية لتحقيق ذلك الثراء و سيادة قيم جديدة مثل: العقلانية، و الادخار و الاستثمار و المنافسة الشديدة التي تجسدت في مختلف الممارسات الرأسمالية.

و السؤال الذي يمكن طرحه الآن هو: ما هي الخصائص الأساسية التي تميزت بها المنشأة باعتبارها مؤسسة اقتصادية و اجتماعية من مؤسسات المجتمعات الصناعية الحديثة؟

ثانيا: خصائص المنشأة الصناعية

من خلال ما ذكرناه في ما سبق من هذه الدراسة، يمكننا القول بأن وجود المنشأة و نموها و استمرارها في أدائها لدورها على المدى البعيد، في ظل اقتصاد السوق و المنافسة الشديدة بين الرأسماليين، لميكن ليتحقق لها إذا لم تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية. و لعل أهم هذه الخصائص تكمن في مايلي: الفعالية الاقتصادية و المالية، الانضباط والعقلانية في تنظيم العمل، المحاسبة الصارمة الدقيقة، الابتكار و التجديد، فصل الملكية عن الإدارة و كذلك الاعتراف المتبادل. فماذا نعني بالضبط بهذه العبارات؟

1- الفعالية الاقتصادية و المالية

لقد ارتبط ظهور المنشأة و استمرارها عبر الزمن إلى أن أصبحت مؤسسة محورية من مؤسسات المجتمع الرأسمالي الصناعي، بقدرتها على تحقيق "الفعالية الاقتصادية والمالية". إن قبول الرأسمالي سواء كان تاجرا أو مقاولا أو مساهما أو ممولا، و منذ البدايات الأولى للعهد الرأسمالي، الإقبال على تلك "المغامرة" و الاستمرار فيها، لم يكن ممكنا إلا لأن المنشأة كانت قادرة على تحقيق الأرباح من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الإنتاج و السعي المتواصل للحد من التكاليف. إن تحقيق الأرباح لم يؤد فقط إلى الاستمرار في تمويل العملية الإنتاجية بل و إلى تشجيع الرأسماليين علىتنمية قدرات المنشأة و توسيع مجال نشاطها.

إن"روح المنشأة"، كما يقول "د. سغرستين"، تتطلب الزيادة المستمرة في الإنتاج و السعي الدؤوب إلى تنمية المبيعات. و حتى تستطيع المنشأة أن تأخذ مكان الورشات الحرفية التقليدية بشكل نهائي و تحقق عليها ذلك الانتصار التاريخي، كان من الضروري أيضا أن تطمئن البنوك، التي لعبت دورا حيويا في عملية إنشاء المؤسسات الاقتصادية و تنميتها، على عوائد استثماراتها. و قد دفع ذلك بالمنشآت الصناعية إلى العمل المكثف على تحسين أدائها و رفع إنتاجها و تخفيض تكاليفها. و يرى "سغرستين" أن ازدهار المنشأة و نجاح الثورة الصناعية قد ارتبطا خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر بـــ: تحسين معدلات "الإنتاجية". و قد لعبت ظاهرة تقسيم العمل التي أشاد بها "آدم سميث" فيلسوف الليبرالية[17] دورا حاسما في تحقيق ذلك الهدف.

2-الانضباط و العقلانية في تنظيم العمل

يشكل الانضباط في العمل و التنظيم العقلاني لهذا النشاط خاصية أساسية من خصائص المنشأة الصناعية الحديثة. و يعود ذلك لما يتطلبه النشاط الصناعي في إطار التصور الرأسمالي من صرامة في التنظيم و دقة في التوقيت و كثافة في الجهد. إن النتائج المذهلة التي حققتها المنشأة الصناعية أثناء الثورة الصناعية التي شهدها القرن التاسع عشر في بريطانيا، و منذ ذلك التاريخ في كل التجارب الصناعية الكبرى، لم تكن لتتحقق لو لم يتم التحكم في قوة العمل تحكما كبيرا و رقابة شديدة على نشاط العمال و على التنظيم الصارم لهذا النشاط .

و قد أدى ذلك في بداية العهد الصناعي، خاصة في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، إلى تدهور أوضاع الطبقة العاملة تدهورا فضيعا و إلى استغلال أفراد هذه الطبقة برجالها و نسائها و أطفالها استغلالا مفرطا. و قد كان لتلك العوامل نتائج اجتماعية و سياسية كبيرة، حيث اشتدت الصراعات بين العمال و أرباب العمل، و ظهر الفكر الشيوعي بقيادة "ماركس" و "انجلز" مناديا بالقضاء على النظام الرأسمالي. وقد أفضى ذلك إلى نشوء النقابات و الأحزاب العمالية في المجتمعات الرأسمالية و إلى قيام الثورة البلشفية بقيادة لينين في روسيا سنة 1917.

المنشأة الصناعية: نشأتها و خصائصها

وعلى الرغم من ذلك، و مهما كانت الإصلاحات الكبيرة التي نتجت عن النضال الذي خاضته الطبقات العمالية بخلفياتها الفكرية المختلفة وعن التطور الاقتصادي الذي تحقق بفضل التنظيم العقلاني للعمل و الإنتاج، التي خففت من وطأة النتائج الاجتماعية للنظام الرأسمالي في أشكاله المفرطة الأولى، فقد بقي الانضباط شرطا أساسيا من شروط نجاح المنشأة الصناعية في تحقيق الفعالية و في الاستمرار وفي قيام صناعة متطورة بالشكل الذي أصبح عليه، ليس فقط الرأسمالي، بل و حتى الاشتراكي في روسيا ودول المعسكر الشيوعي سابقا.

3- فصل الملكية عن الإدارة

يرى "ألفرد شاندلر" (Alfred Chandler)و كثيرون آخرون، أن بروز وظيفة تسييرية في المنشأة بشكل منفصل عن الملكية قد شكل أحد الخصائص الأساسية للمنشأة الصناعية الحديثة خاصة الكبرى منها، و عاملا حاسما في تطورها وازدهارها. إن أهمية هذا الفصل الذي وقع بين ملكية المنشأة من جهة و وظيفة تسييرها و إدارتها من جهة أخرى، و ما تحتاجه هذه الوظيفة من قدرات و مؤهلات فكرية و نفسية و تقنية عالية، تكمن في ما يوفره هذا العامل، كما يؤكد "شاندلر"، من استقرار تحتاجه كل منشأة كي تتمكن من الازدهار و التطور.

و قد نتج عن ذلك أن ظهرت فئة اجتماعية جديدة تولت قيادة المنشأة الصناعية الحديثة، و هي عبارة عن مجموعة منفصلة نسبيا عن أصحاب رأس المال، مما أدى بدوره إلى التمييز بين مصالح الفئات المختلفة التي تساهم في إيجاد المنشأة و في ادارتها و نشاطها من مالكين و إداريين و عمال، و بين مصالح المنشأة باعتبارها مؤسسة مستقلة أيضا عن هؤلاء الفاعلين. و من هنا كانت مهمة المسيرين ليس فقط تحقيق الأرباح و دفع الأجور، على الرغم من أهمية كل هذا، وإنما أيضا الدفاع عن مصالح المنشأة كمؤسسة و هي مصالح لا تلتقي دائما مع مصالح الرأسماليين و العمال، بل و التي كثيرا ما تتعارض معها.[18]

4- المحاسبة الصارمة الدقيقة

يعد تحقيق الربح و الفعالية الاقتصادية كما أشرنا، من أهم خصائص و أهداف المنشأة الصناعية. و لكي يتسنى لها تحقيق ذلك، كان على المنشأة أن تخضع أنشطتها إلى محاسبة عقلانية صارمة و دقيقة. إن المحاسبة الدقيقة تمكن المنشأة من تحديد تكاليفها و حجم أعمالها و الحفاظ على ممتلكاتها بصرامة و دقة كبيرة.

يقول " جوزيف شمبتر"(Joseph Schumpeter)بهذا الصدد، إن من بين أهم ما قامت به الرأسمالية هو إعلاء شأن الوحدة النقدية إلى أن أصبحت وحدة الحساب الأساسية. بتعبير آخر، يضيف "شمبتر"، لقد جعلت الرأسمالية من النقود وسيلة حساب عقلاني لتحديد قيمة التكاليف والأرباح، من خلال نظام محاسبي محدد. وأكثر من ذلك، فإن الحساب الدقيق و المستمر لأنشطة المنشأة في أبعادها الاقتصادية والمالية ينعكس بدوره على نشاط المؤسسة فيزيده امتثالا للدقة و الصرامة.[19]

5- الإبتكار و التجديد

في ظل المنافسة الشديدة بين المنشآت الصناعية التي تميز النشاط الاقتصادي الرأسمالي، بات من الصعب جدا بل و من المستحيل، أن تركن المنشأة الصناعية الحديثة إلى الروتين والتقليد والاكتفاء بإعادة الإنتاج بنفس الشكل و نفس المواصفات دون التعرض إلى خطر الزوال. إن أهم ما ميز هذه المؤسسة الصناعية الرأسمالية، مقارنة بالنشاط الحرفي التقليدي، التجديد في مقابل الروتين، و الإبداع في مقابل التقليد، والحركة السريعة في مقابل البطء و الركود. و لم يتوقف الأمر عند التنافس على الأسعار و الجودة بل لقد تعداه إلى البحث دون كلل أوملل عن تقنيات مبتكرة في التنظيم وفي

الإنتاج و إلى اختراع مواد و أساليب جديدة لتتمكن المنشأة من مواجهة منافسيها و البقاء في السوق. وقد أدى ذلك إلى توطيد العلاقة بين المنشأة و البحث العلمي و ساهم في التطور التقني الكبير الذي يشهده العالم الصناعي.

إن الفعل المنشآتي يعني في جوهره، كما تقول "هيلين فيرين" (Hélène Verin)، عملية هدم مستمر لكل ما هو قديم[20]، وفي إعادة النظر في أساليب العمل السائدة، كما يقول "شمبتر"، واستغلال الاختراعات أو اكتشاف مصادر طاقة أو أسواق جديدة لم تكن معروفة.[21]

6- الاعتراف المتبادل

إن المنشأة، بحكم أنها مؤسسة إنسانية واجتماعية، لا يمكن أن تستمر في عملها على المدى الطويل إذا لم تكن قائمة على علاقة مستقرة و لو نسبيا بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تساهم في انشائها و في نشاطها. و لا يتحقق لها ذلك إلا إذا قامت تلك العلاقة على الإيمان بحد أدنى من القيم الاجتماعية المشتركة. و هو الايمان الذي يوفر اعترافا بتقسيم اجتماعي للعمل و بضرورة التعاون الجماعي لتحقيق أهداف المنشأة وبأن يفي كل طرف بالتزاماته.

إلا أن ذلك لا يعني طبعا، كما يقول "ف. برنو"، أن العلاقة تكمن في التعاون فقط. فعلى الرغم من أهمية التعاون على مستقبل المنشأة، فإن العلاقة يتخللها الصراع أيضا. و ما الصراع في حقيقة الأمر إلا انعكاسا لتباين المواقع و اختلاف المصالح. و هو في الوقت نفسه، حسب "برنو"، تعبيرا عن خيبة أمل الأطراف في عدم تحقيق ما تعتبره أهدافا مشروعة. و من ثم، فإن المنشأة، ككل مؤسسة اجتماعية أخرى، تقوم بالضرورة على خليط من التعاون و التنافس بل و الصراع أيضا.[22]

الخلاصة

في سعينا للكشف عن طبيعة المنشأة الصناعية في هذه الدراسة، تمكنا من التوصل إلى أن بروز المنشأة الحديثة قد ارتبط ارتباطا و ثيقا بميلاد النظام الرأسمالي، أولا من خلال "الثورة التجارية"، على حد تعبير "كارل بولانيي" (Karl Polanyi)، التي حدثت في القرن السادس عشر، ثم بالثورة الصناعية الكبرى التي عرفتها بريطانيا و أوربا منذ أواسط القرن التاسع عشر. و قد رأينا بان البدايات الأولى لهذه الحركة تعود إلى التقاء مجموعة من العوامل النفسية و الفكرية و الاجتماعية التي تجسدت في ظهور الرغبة الشديدة لدى أفراد من الطبقة الوسطى في أوربا في جمع الثروة في شكلها النقدي و البحث عن تحقيقها من خلال العمل الجماعي و إخضاع ذلك إلى أساليب التفكير المنهجي و التنظيم العقلاني و بروز قيم جديدة تشجع على الادخار و التقشف و المخاطرة تحت رقابة وتشجيع وتأطير مؤسسات الدولة الحديثة.

و مما لا شك فيه أن هذه التحولات التاريخية الكبيرة، لم تكن لتحدث، لولا الدور الأساسي الذي قامت به الطبقة البرجوازية بكل مكوناتها في هذه الحركة التغييرية، إذ توقف تحقيق مصالحها على نجاح هذا التحول، فكانت بمثابة "الفاعل التاريخي" الأساسي الذي حمل لواء هذه القيم وحرص على انجاز هذه العملية المعقدة و قاد حركة نشر تلك القيم وبناء المجتمع الرأسمالي، على أنقاض النظام الإقطاعي – الحرفي، بمؤسساته السياسية والإدارية والقانونية، بما يتماشى ومتطلبات التصورات و القيم و الطموحات الجديدة .

وقد تجسد ذلك كله في ظل انفصال النشاط الاقتصادي عن جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى وبعد أن أصبح هو محور النشاط الفردي والاجتماعي وسيادة قيم وممارسات العقلانية والتحكم في الوقت والمحاسبة الدقيقة، والسعي الدؤوب لتحقيق الربح وخفض التكاليف والتجديد المستمر، وفي ظل الانضباط في العمل والتنافس الشديد بين المنشآت. والواقع أن ذلك قد تم جزئيا على الأقل من خلال المنشأة وبواسطتها بعد أن أصبحت هي بدورها فاعلا اقتصاديا واجتماعيا

المنشأة الصناعية: نشأتها و خصائصها

أساسيا تعمل في إطار البنى الذهنية والثقافية والسياسية والإدارية للنظام الرأسمالي ومؤسساته، بعد أن ساهمت ولا زالت تساهم هي نفسها في بنائه و ارساء قواعده.

والذي نعنيه بذلك هو أن المنشأة قد أصبحت، في أحضان المجتمع الرأسمالي، مؤسسة اقتصادية واجتماعية بالمعنى السوسيولوجي لمفهوم المؤسسة، أي أنها تستند في وجودها و نشاطها إلى قيم المجتمع الرأسمالي ومؤسساته الرسمية و غير الرسمية و تساهم في الوقت ذاته في إعادة انتاج المجتمع الذي لعبت دورا أساسيا في بروزه. ومن ثم نفهم عبارة "زمبارت" الذي يقول فيها أنه إذا كان صاحب المنشأة قد ساهم تاريخيا في إيجاد النظام الرأسمالي في البداية، فإن النظام الرأسمالي هو الذي اصبح فيما بعد يساهم في إيجاد صاحب المنشأة (أي المقاول).[23]

المراجع:

[1] Christian Thudéroz, Sociologie des entreprises, Paris, La Découverte, 3ème éd. 2010, p. 4.
[2] R. H. Coase, La firme, le droit et le marché, Paris, Diderot, 1997, p. 11.
[3] صمويلعبود،اقتصادالمؤسسة، ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر، 1982،ص. 59-60.
[4] Gilbert Bladrone, L'Entreprise dans le circuit économique, Tournai- Belgique , Blond et Gay, sans date, p. 100.
[5] Philippe Bernoux, La sociologie des entreprises, Paris, éd. Du Seuil, 1999, p.104.
[6] Denis Segrestin, Sociologie des entreprisse, Paris, Armand-Colin, 2ème éd., 1996, p.5.
[7] Max Weber, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris, Plon, 1967, p.69-70.
[8] Ibid., p.70.
[9] W. Sombart, Le Bourgeois. Contribution à l'histoire morale et intellectuelle de l'homme économique moderne, Paris, Payot, 1926, p. 15.
[10] Ibid., p. 31.
[11] Ibid., p. 38.
[12] M. Weber, p. 14.
[13] Maurice Niveau, Histoire des faits économiques, Paris, PUF, 1966, p. 49.
[14] M. Weber, p. 14.
[15] W. Sombart, p. 92-94.
[16] R. Aron, Dix-huit leçons sur la société industrielle, Paris, Gallimard, 1962, p. 18.
[17] D. Segrestin, p.12.
[18] Alfred Chandler, in.Ph. Bernoux, p.61.
[19] Joseph Schumpeter, Capitalisme, socialisme et démocratie,Paris, Payot, 1979, p.176.
[20] Hélène Vérin, in. D. Ségrestin, p.8.
[21] J. Schumpeter, p.186.
[22] Ph. Bernoux, p.14.
[23] Pierre Bourdieu, Travail et travailleurs en Algérie, Paris-La haye, Mouton et Co, 1963, p. 313.